

التجريد في اعراب كلمة التوحيد

علي بن سلطان القاري

Copyright © King Saud University

التجريد في اعراب كلمة التوحيد ، تأليف علي بن محمد
سلطان الهروي المعروف بالقاري سنة ١٠١٤ هـ .
بخط احمد المهاجر الداهستاني سنة ١٢٤٩ هـ .
٥ ق ٥٢٥ س ٥٢٤ ر ١٧ سم
نسخة جيدة ، بعض العلامات بالحمرة ، خطها
نسخ واضح .

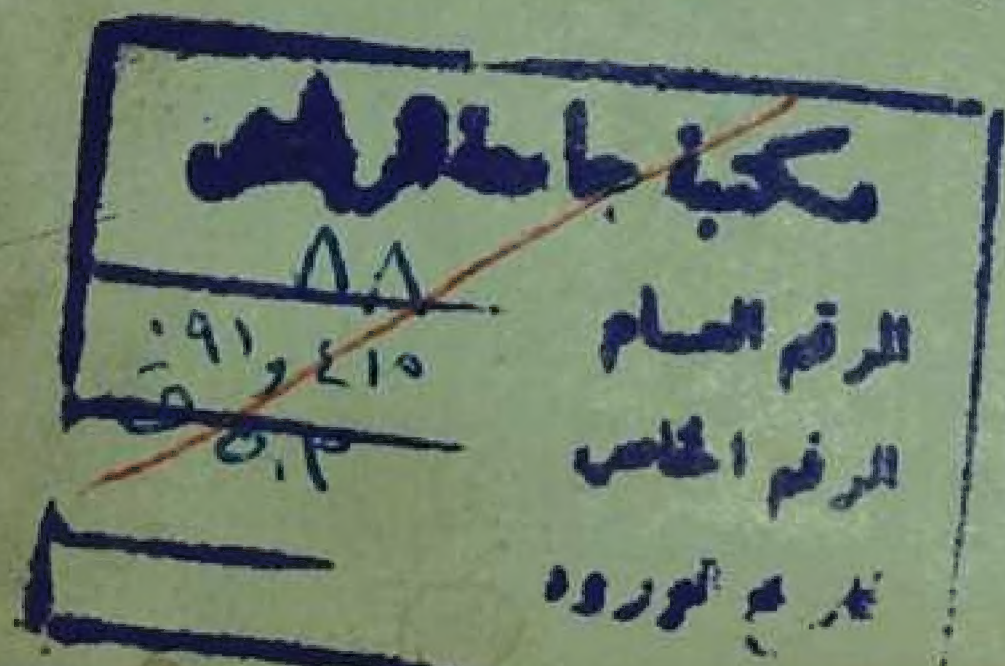
الاعلام ٥ : ١٦٦ ، دار الكتب المصرية ٢ : ٨٣
١ - النحو ، اللغة العربية أ - الملا علي القاري ، علي
ابن محمد سلطان سنة ١٠١٤ هـ بيد الناسخ
ج - تاريخ النسخ .



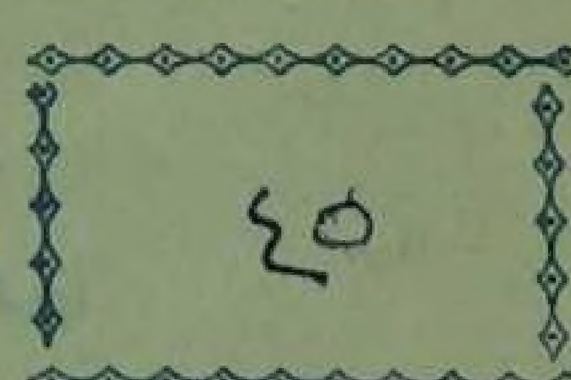
٥٦
٦٦
١
البحر في اعراب كلمة التوحيد لمولانا علي القاري

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد لله العلي الاعلى الذي اعطى كلمة العليا وجعل كلمة الذين كفروا السفلى واصطوفاً وعلماً
على من ادركه الله ليقتل السوء ويثبت ائمة لا يعبد الا المولى وعلى آله واصحابه
وابناء المهتدين بطريق الهدى **واعلم** فيقول الملتجئ الى كرم ربه الباري عليه
السلام **سلطان** محمد القاري اه الكلمة الطيبة من كمال الجلالة لم ادر من ظهر عليه امرها و
وفاء لها مع الله واسطة العفائد الايمانته وداية الضلالة يد الايمانته
اجمالاً وتفصيلاً وقطب دائر التوحيد ومركز هداية التوفيق كمالاً وتكميلاً
على ان ما في ظاهرها وباطنها من المجاسد الانسية والمجاسد القدسية مالا
يحصى ولا يستقصى بها تا وتذيل فينبغي على كل مؤمن مؤمنة ان يفتن بها
تفتن وتفتن لئلا ينقل من افادة مبناها الى اعادة معناها فانها مقناة الجنة وعن
النار بمنزلة الجنة للناس والجنة وقد نص الائمة من سادات الائمة انه لا بد من
فهم معناها المأثر على علم مبناها ليجري عن رتبة التفهيم ويدخل في دفع النقص
والنقص ويدفع الله تبارك وتعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقد قال صلى الله تعالى
عليه وسلم افضل الذكر لا اله الا الله وقال له قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال له
كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة صديق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاعلم
فانها من محض هذه الكلمة من الغرابة حيث ان يكون موجوده صفة او حكماً
في كل كلمة ولحنه من اول العمر الى آخرها على الجمل الدوام كما هو معلوم من هذا
العلماء اترسمه ومن شاربه **الاولياء** الوفاء والوسعية فليفتن بها
مبناها لئلا يفتن بها **فاعلم** انه لا فيه تا فيه بلا خلاف فيها الا ان يفتن بها
لنقصه من اذا التقدير لا من الله ولهذا كانت نصها في العموم كانه يفتن كل
غير الله تعالى عز وجل من بعد ما يقدر الى حاله فهاية له ما يقدر فندبر فانه امر محم
وقيل في الاسم معها للتركيب المستفاد من الترتيب وذهب الزجاجة الى ان
اسمها موب منصوب بها فاذا نزع على القول المشهور من البناء فموضع
الاسم نصب بلا العاملة عمل ان في تأكيد المعنى والمجموع من لا اله الا الله في موضع رفع
بالابتداء والخبر هو لهذا المعنى او لم يعمل فيه لا عند سيبويه وقال الا فتش



المكتبة المصرية
مجمع محمد عبد الحليم
البريد



سبحانه اعلم بالخال والمآل وذكر السنوس في عقائده انه قال قال الله ما بين في تليفه
على المعنى قد كلف الفاضل محب الدين ناظر الجيش في شرح السبيل على اعراب هذه الكلمة
الشريفة اورده بجملة وان كان فيه طول لا صواب على الفوائد المنيفة قال اهل العلم
ان الاسم المعظم في هذا التركيب المكرم برفع وهو الكثير ولم يأت في الفوائد غيره لكن
جوز لخصب على ما سألني اعرابه قالوا للناس في الرفع على اختلاف اعرابهم فمن
منها قولان معتبران وثلاثة لا يقول على شئ منها قالوا لا المعتبر ان يكون
دفعه على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على سنة
المعربين وهو دأى ابن مالك فانه لا يخل على حذف خبر لا العاملة عمل ان قال واكثر
ما يذنه الحجازيون مع لا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه بدل على ان دفع الاسم المعظم
ليس على الخبرية وفي بعضها ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل عن الخبر
المستتر في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار عمله المنبذاء بغير باعتبار
عمله الاسم قبله دخول لا وانما كان القول بالبدل عن الخبر المستتر اولى لان الابدال
من الاقرب اقوى من الابدال كما لا يخفى ولانه داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع ان كان الا
باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الخبر المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير ما قام
احد الا ذيل لاق البدل في المستلبيين باعتبار اللفظ وان كان من الاسم كان البدل فيه
نظير البدل في كولا احد خبرها الا ذيل لاق البدل في المستلبيين باعتبار المحل وقد شغل
اننا نلاحظ في كونا اما في كونا ما قام احد الا ذيل فحق وجهان احدهما ان يكون بعضه
ثم خبر يعود الى المبدل منه الثاني ان خبرها فالف فان البدل موجب والمبدل منه
ففي وقد اجاب عن الاول باق الا وما بعدهما من غام الكلام الا ان قوله مفهم ان الثاني
قد كان يتناول الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج فيه الى رابط بخلاف قبضت الخال
بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمله العاملة وكذا لغزها بالنفي والايجاب لا يمنع
البدلية لاق مذهب المبرزين في الاول كانه لم يكن والثاني في موضعهم وقد قال
ابن الصانع اذا قلت ما قام احد الا ذيل قال ذيل هو البدل وهو الذي يقع في
موضع احد قبله ذيل وحده بدلا من احد قال وانما الا ذيل هو الا احد الذي نفيت
عنه القيام فالأ ذيل بيا لا احد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعل هذا البدل في الاستثناء

اشبه ببدل

اشبه ببدل الشئ من الشئ كبدل البعض من الكل وقال في موضع آخر فلو قيل ان البدل
في الاستثناء كان وجهها وهو الحق انتهى واما في كولا احد خبرها الا ذيل فوجه الاستثناء
فيه ان ذيل بدل من احد وان لا يمكن ان يكون محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك
باق هذا الكلام انما هو على قولهم ما فيها احد الا ذيل انتهى وهو كلام حسن قال الله ما بين وعرف
الشلوبين فتكون كلمة الحق على بغيره لا يستحق العبارة احد الا الله تعالى انتهى قال ناظر الجيش
واما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه راجع من القول بالبدلية وقد
ضعف القول بالخبرية ثلاثة امور وفيه انه يلزم من القول بذلك كونه خبر لا معرفة ولا لا عمل
في المعارف وان الاسم الاعظم مستثنى والمستثنى لا يقع ان يكون على المستثنى منه لانه لم
يذكر الا لبيان به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون
خبر عن العام فانه لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو ان
قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب الاسم مع لا لا عمل له في الخبر وانما صنف
موضوعه بما كان موضوعه قبله دخول لا وقد علم ذلك بان خبره باق ضعيف ما بين كثير
وصارت جزو كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم ايضا لكن القول
عملها في اقرب المعولين وجعلت مع معمولها بمنزلة متبذاة والخبر بعد هما على ما كان
عليه مع التجوز وان كان كذلك لا يشبه في المعونة واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى
منه وذلك ان الاسم الاعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء مفروغا والمفروغ هو الذي لا يكون
المستثنى منه فيه مذکور انما الاستثناء فيه انما هو من شئ مقدّر لصحة المعنى ولا اعتداد
بذلك المقدّر لفظا ولا خلافا يعلم في كونا ما زيد الا فاقم خبر عن زيد ولا نسلم ان ذيل
فاعلى في قوله ما قام الا ذيل وانما مستثنى من مقدّر في المعنى المقدّر ما قام احد الا ذيل فحقا
هذا لا منافاة بين كون الاسم الاعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدّر اذ جعل
خبرا فنظور فيه الى جانب اللفظ وجعل مستثنى فنظور فيه الى جانب المعنى واما الثاني
فانما يقال ان قوله لا يكون خبرا عن العام مستلكن في لا اله الا الله لم يخبر بما هو
عن عام لاق العموم منفق والكلام انما سبق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور وواحد
من افراد ما دل عليه اللفظ انما هو اما الاول والثالث الا خبر ان لا عمل عليها فاما
ان لا ليست اداة استثناء وانما هي بغير غير وهي مع الاسم المعظم صفة لا اسم لا باعتبار



المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القادر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا اله الا الله في الوجود
 ولا شئ الا القول بان في هذا التركيب معنى غير فليس له مانع عنه من جريته
 التصانعة الخفية وانما يمنع من جهة المعنى وذلك ان المعنى من هذا الكلام انما هو
 الالهية عن غير الله تعالى واثبات الالهية لله تعالى عن وجه ولا يفيد التركيب شيئاً
 فان قيل يستفاد ذلك بالمعنى ان كان معنونه قلنا ان دلالة المعنونه من دلالة المنطوق
 ثم هذا المعنونه ان كان معنونه فاعلم ان قوله لا اله الا الله قلنا في بعض
 الحقائق ايها قال وان كان معنونه قد عوض في اصول الفقه انه غير مجمع عليه بشيء
 قلت بل المحققون يشبهون بغيره فقد بينا ضعف هذا القول لاحالة القول الثاني
 وينسب الى التخصيص ان لا اله الا الله في موضع الخبر والآن الله في موضع المبتدأ وقد ذكر ذلك
 بشيء للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يمتنع مع لا اله
 لا يمتنع معها الا المبتدأ ثم لو كان الا في ذلك لم يجر نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد
 جوازها كما سيأتي قلت يجوز البعض ليس بحجة عليه وليس هو حق نسب النصب اليه
 والقول الثالث ان الاسم المعظم موضوع كما لا يخفى فنع الاسم بالتصنيف في قولنا انما
 الاله ان يكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد ذكر ذلك بان الله تعالى ما له من اله
 اي عبد يكون الاسم المعظم موضوعاً على انه مفعول انتم مقام الفاعل ويستغنى به عن الخبر
 كما في قولنا ما يضر وب العوان وضمف هذا القول غير متفق لان القائل به وصفاً
 فلا يخفى علة ان كان الله عامل الرفع فيما يليه وجوب احواله ونفونه لانه مفعول اذا كان
 وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض التمام يجوز حذف هذا التنوين من
 مثل ذلك وعليه محله قوله تعالى عز وجل لا اله الا الله لا شئ الا الله في اليوم وفي هذا
 الجواب نظر لان الذي يجوز حذف التنوين في لا اله الا الله مثل ذلك يجوز اثباته ايضاً
 ولا يعلم ان احد احوال التنوين في لا اله الا الله هذا احدها الكلام على توجيه الرفع
 واما النصب فقد ذكرناه في توجيهه ان كان يكون على الاستثناء من الضمير
 في الخبر المقتضى الثاني ان يكون الا الله صفة لا اسم لا اما كونه صفة فهو لا يكون الا الله
 ان كان لا يمتنع غير وقد عرفت ان الا اذا كان كذلك لا يكون الكلام دلالة على ان
 على ثبوت الالهية لله تعالى عز وجل والمقصود من الا عظم هو اثبات الالهية لله تعالى

عز وجل

عز وجل بعد نفيها عن غيره وعلى هذا عيش هذا التوجيه انما يكون الا الله صفة لا اسم
 واما التوجيه الاول فقالوا فيه في قوله وكان صفة ان يكون دالاً على الكلام
 غير موجب والمقتضى لعدم ارجحية البديل هذا ان التبريح في قوله ما قام القوم
 الا ذنب النكاح لخصول المتبادر من قوله لو صلت المتبادر في تركيب استوى
 نحو ما ضربت احد الا ذنب افعى ثم قالوا اذا لم يحصل المتبادر في الالفاظ كان
 النصب على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب
 في القياس لكن السماع والاكثر الرفع ونقل عن الايدي اذا قلت لا يصل في
 القاد انما على ان كان نصب على الاستثناء اصح من دفعه على البديل
 هذا اما ذكره والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البديل ونحو
 ذلك ان يقال ان في الكلام التام الموصوب نحو قام القوم الا ذنب امتحنته لا
 فيجوز ما بعد ما فاما هذه الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام ان قصد
 به الاضمار عن القوم بالقيام ثم ان ذنب افعى ولم يكن شاكراً فيها اسند اليه
 فوجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام التام الغير الموصوب ايضاً نحو ما قام القوم
 الا ذنب افعى ثم كان نحو هذا التركيب مفيداً للمحصلة انما لا يستثنى
 ايضاً لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون محذوفاً من شئ قبلها فان كان ما قبلها
 تاماً لم يجز الى تقديره وانما في تقديره تقديره شئ قبله الا يحصل الاخر من ذلك
 انما اوجه الى هذا التقدير يصحح المعنى فينبغي ان هذا المعنى الذي قلناه ان
 المقصود في الكلام الذي بناه انما هو اثبات الحكم المنفي قبله الا لما بعد ما و
 الا مستثنى ليس بمقصود ولهذا اتفق التمام على ان المذكور بعد الا
 في قوله ما قام الا ذنب مفعول للعامل الذي قبلها ولا شئ الا المقصود من هذا
 التركيب التبريد احواله وهما نفي الالهية عن كل شئ واثباتها لله تعالى
 كما تقدم واذا كانت الا موصوفة بمحض الاستثناء لا يمتنع هذا المطلوب
 سواء نصبت او بدلتا وذلك ان لا ينصب ولا بدل الا اذا كان الكلام الذي قبل
 الا تاماً بغير خبر محذوف وصيغة ليس احكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام
 الموصوب والا ثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس نفي ذلك يقول ان

ط
 عليه في غير الموصوب
 ذلك الا في الموصوب
 من الاثبات نفي صم

ما بعد التمسك بكونه قول لا اله الا الله يؤيد ان لا يكون له وجودا محسوسا
 دلالة العرف ولان النزاع في ثبوت الله تعالى عن وجوب جميع العقلاء وانما كثر من كثر بزيادة الله
 آخر فنفى ما عداه من الالهة على هذا المحل اليه وبه يحصل التوحيد واما ما ذكره المولى الجاني في سلسلة
 الذهب نفلا من بعض كبار العارفين انه لا اله الا الله ليس شئ مما يدعى الهه غير الله فهو غير
 صحيح بل كثر صريح وانما هو من مشرب الغش والوجودية الفالسة بالعينية لا من مذهب ادب باب
 المراتب الشريفة كما بينت هذه المسئلة في رسالته مستقلة ثم قال ناظر الجيش بناء على ما ظهر
 له من البحث الذي اعترضه فتمت ان يكون الا في هذا التركيب مسوقة لغرض اثبات
 ما قبلها لا بعد ها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام بالالهة رتبة الاخير محذوف
 واذا لم يقدّر غير قبلها وجب ان يكون ما بعد ها هو الجبر وهذا هو الذي تكمن اليه النفس
 وقد تقدم تقرير صحة كونه الاسم المعظم في هذا التركيب هو الجبر قلت كلامه هذا يقتضي ان
 الخلاف في كونه الاستثناء من التثنية اثباتا ام لا لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام
 الزركشي وكثير من الاصوليين ودول ذلك الخلاف فيه ولقد اوردوا على الثابت باق الاستثناء
 من التثنية بانه يثبت انه يلزم على ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادته واجيب بما ذكره من النظر
 قبله في بحث ناظر الجيش وهذه اعانة التحقيق ونهاية التدقيق وبالله سبحانه التوفيق ثم دأب
 في شرح عقيدة التوحيد اذ اثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار التثنية والاثبات المقتضي
 للمحصرة فان الاثبات المجرد قد يطرئ اليه الاحتمال ولهذا اوضح الله تعالى عن وجوبه والتمسك
 الله واحد قال بعد لا اله الا هو فانه يحظر بيان احد فاطر شيطاني ان الهنا واحد فليغيرنا الله غيره
 فقال تعالى عن وجه لا اله الا هو وقد اعترضه صاحب المنجيب على التحويلات في تقدير الجبر حيث
 قالوا انهم يرون في الوجود الا الله تعالى يكون ذلك نفيا لوجود الله ومعلوم ان نفى الالهية
 اقوى في التوحيد انصرف من نفى الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاعراض عن هذا
 الاضمار واجاب ابو عبد الله محمد بن الفضل المرتضى في ذي النظم ان يقال هذا الكلام من
 لا يوف لسائر العرب فان الله في موضع المسئلة على قول سيبويه وعند غيره اسم لا يوافق
 التقديرين فلا بد من خبر المبتدأ او لا كما قال من الاستثناء عن الاضمار فاسد واما قوله
 اذا لم يضر بكونه نفيا للالهية فليس بشئ لان نفى الالهية نفى الوجود اذ لا يتصور الالهية
 الا مع الوجود فلا فرق بين الالهية وبين الوجود وهذا المذهب اهل السنة والجماعة

اول
 الصواب
 في اصله

خلافا للمعتزلة

خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون ما هيته عادية من الوجود والا لله ونفخ بدلا من لا اله الا هو
 لا ولا للمبتدأ وهذا الكلام بحسب احوال المبتدأ واما الكلام عليه بمقتضى المعنى فنفى لا اله
 الا الله لا يستغنى عن كل ما سواه ولا يقتضي اليه كل ما عداه الا الله تعالى عن وجوب
 وهذا معنى جامع مانع في ملازمة التوحيد ومطابقة التقدير في نظر المريد بما ليس
 عليه في يد مع افادة الصفات السلبية والنقوص التثنية وبيان ان الاستغناء
 عما سواه يوجب له الوجود والقدم والبقاء والقيام بالذات والتميز عن
 الحوادث والنفائض ويقتضي ثبوت السمع والبصر والكلام اذ لو لم يجب له لكان
 حتما جالي الحادث او المحل او من يدفع عنه النفائض ويؤخذ منه ايضا فنزعه
 عن اغراض في افعال واحكام والآلزام اقتضاه سبحانه وتعالى الى ما يحصل عنده
 وهو وجه وعلا غنى عما سواه واما انقطاع كل ما سواه اليه فهو واجب له الجبر
 والعقد والادارة والعلم لانه لو انشئ شئ من هذه لما امكن ان يوجد شئ من
 الحوادث كيف وهو الذي يقتضيه ما عداه وكذا الوجود له الوجودانية اذ لو كان
 معه ثا في الالوهية لما اقتضى اليه شئ للزوم عجزها حينئذ كيف وهو الذي يقتضيه
 اليه كل ما سواه ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم بأسره اذ لو كان شئ من قبلها لكان
 ذلك الشئ مستغنيا عن تعالى كيف وهو الذي يجب ان يقتضيه اليه كل ما سواه
 ويؤخذ منه ايضا لاننا نثبت في اثباتنا لزام ان يستغنى ذلك
 الا عن الله تعالى كيف وهو الذي يقتضيه ما عداه ولا يتصور ثا غير ما سواه
 فقد بان لك في اجملة تحقيق الكلمة بين معنى فعلية بالمحا فظة عليها ودوام
 التوجه اليها التكميل اصنافا عليها واشتراكا عليها ولا يخفى ان البركات
 المكنوزة لديها والحمد لله تعالى اولا وآخرا والصلوة والسلام على محمد باطنا
 وظاهرا تحت رسالة التجريد في احوال كلمة التوحيد

على يد الفقير المسكين الجاني
 احمد الحاج المهاجر الانستاني
 في مكة المنورة بالثورات

١٢٩٣
 في ليلة غرة الصفر

